الخصائص الديموغرافية للأسر الأكثر وقوع في زنا المحارم داخل الأسرة الجزائرية " دراسة تحليلية لحالات تم تناولها في الصحف الجزائرية بين سنتي 2011-2016

أ.عتيقة علام
جامعة عنابة

الملخص

إن أصل تأسيس أسرة هو الحفاظ على النسل والتكاثر وحفظا على النوع البشري و اعمار الأرض وقد تفصلت الشريعة الإسلامية في تنظيم هذه العلاقة الأسرية ونظمت علاقته كي لا تترك مجالا للشهوات والرغبات المنحرفة والتي تضر الأسرة والمجتمع ككل ، وبذلك وضع الإسلام أحكام وضوابط شرعية لضمان تأسيس أسرة مسلمة عماد المجتمع المسلم الصالح القوي.

في المقابل شدد الإسلام عقوبة الاتصال الجنسي بين الرجل والمرأة خارج الإطار الشرعي للوقوف ضد المفاسد، ويتضاعف التشديد إذا وقع الاتصال الجنسي غير شرعي من شخص على محارمه وهي جريمة تنفر منها الفطرة الإنسانية السليمة ، وزنا المحارم هو جريمة شنعاء عرفها المجتمع منذ القدم ، وبالنسبة للمجتمع الجزائري كانت أيضا موجودة ولكنها متخفية ومستترة تحت ظل الحياء والخوف من الفضيحة والخوف من انهيار علاقات عائلية أكثر اتساعا.

لكن الأمر الملفت للانتباه هو انتشار الحديث عن ظاهرة زنا المحارم في مختلف وسائل الإعلام السمعية والسمعية البصرية والمكتوبة وأيضا على الصفحات الالكترونية بشكل جعلنا في جدران الأسرة المبطنة بالطمأنينة والأمن والحماية؛ فالأب أو الأخ أو الجد أو العم أو الخال وغيرهم من المحارم هم في أصل الفطرة الإنسانية محل طمأنينة وهم الأجدر بالحفاظ على عرض الأسرة وشرف بناتهم على خلاف ذلك نجدهم هم المتسببين والفاعلين لهتك عرض فلذات أكبادهم سواء كانوا كبار أو صغار ، وعليه سنتناول في هذا العمل :

- ✓ التحليل السوسيولوجي للتشريع الجزائري لزنا المحارم.
- ✓ التعرف على الخصائص الاجتماعية للأسر التي يكون أفرادها أكثر عرضة لارتكاب زنا المحارم .
- ✓ التعرف على الخصائص الاقتصادية للأسر التي يكون أفرادها أكثر عرضة لارتكاب زنا المحارم .
- ✓ معرفة الآثار المترتبة عنه عن ارتكاب زنى المحارم .
- ✓ ـــ اقتراح مجموعة من الحلول .

الكلمات المفتاحية : الأسرة ، الجريمة ، زنا المحارم ، العنف ، الاغتصاب .

Summary

The origin of founding a family is to preserve the offspring the human species and of reconstruction of the earth ,the Shariah (the act of legislation in Islam) has organized its relations in order to leave the perverse wishes which are detrimental to the family and society as a whole, thus put the Islam of the provisions of legitimate control to base a Muslim family, keystone of the Muslim community of interest closes

In contrast Islam severely Penalty Any sexual relationship between man and woman outside the legal frame work, the penalty is double in the case of sexual contact illegal aves healthy persons, incest is a heinous crime has well known in the community for a long time, for the Algerian society were also present but disguised under reserve of the fear of the scandal and the fear of the breakdown of family relations more broad.

But this notable is the spread of talk about the phenomenon of the incest in the various audiovisual media ,as well as the electronic pages in a way we do in the walls of the family are coated in insurance and security and the protection ;the father, brother ,the grand father or uncle are at the origin of the

humanitarian insect their role is the preservation of the family and the privilege of their daughters ,otherwise are the actors of the incest that they are big or small, we will therefore explore in this area.
The sociological analysis of Algerian legislation of the incest the effect of the social characteristics of individuals toward the incest the consequences Psycho and their reflections on the victims .
mots clés: la famille, la criminalité, l'inceste, de la violence et le viol.
Key words: the family, crime, incest, domestic violence and rape.

تمهيد

لقد حضيت الأسرة على مر العصور باهتمام الأنظمة الاجتماعية و الأديان السماوية فعليها يعتمد استمرار المجتمعات البشرية لذلك فهي لا تقوم على قواعد غريزية طبيعية فحسب بل أيضا على قواعد وأسس يقبلها ويدعمها العقل الجمعي ، لذلك فان أي خلل أو شذوذ يصيب هذه القواعد والأسس سيكون تهديدا لاستقرار الحياة الاجتماعية .

ولقد عرفت الأسرة الجزائرية في السنوات الأخيرة عديد الظواهر السلبية التي باتت تعصف بالقيم والمبادئ والأخلاق العربية الإسلامية على غرار جريمة زنا المحارم التي طفت على السطح الاجتماعي رغم سعي الأطراف المتورطة فيها إلى طمسها و التستر عليها حفاظ على الحياء الاجتماعي وتهربا من العار والخزي . سنحاول خلال هذه الدراسة الميدانية إماطة اللثام عن هذه الظاهرة محاولين الكشف عن حدود الظاهرة ،العوامل المساعدة على انتشارها و النتائج المترتبة عنها .

أولا : مفهوم زنى المحارم .

أ: المفهوم الاصطلاحي .

يعرف زنا المحارم على انه " أي علاقات أو أفعال تتضمن معنى جنسي بين عضوين داخل الأسرة يحرم الزواج بينهما طبقا للدين أو العرف أو القانون" [1] كما يعرف على انه " قيام العلاقة الجنسية أو الزواج بين بعض الأقارب الذين تكون علاقة القرابة بينهم وثيقة طبقا وتحرم هذه العلاقة تبعا لتقاليد الجماعة كتحريمها بين الأب والابنة والأم والابن والأخ والأخت [2] على الرغم من اعتماد مرجعين من بيئة عربية إسلامية إلا انه نلاحظ اختلاف واضح في تحديد المفهوم حيث يشير الأول إلى الأفعال والعلاقات المتضمنة المعنى الجنسي ودون التأكيد على قيام العلاقة الجنسية فعليا بين المحرمين ومن هذا المنظور ' فالتحرش الجنسي' مثلا يعد شكلا من أشكال زنا المحارم وهذا ما يتنافى مع المفهوم الشرعي والقانوني فيما تجاوز التعريف الثاني ما يعرف " بمقدمات الزنا " أو الأفعال المتضمنة المعنى الجنسي إلى قيام العلاقة الجنسية فعليا مشيرا إلى أن مرجعية تحديد تلك العلاقات تعود إلى تقاليد الجماعة دون الإشارة إلى المرجعية التحريم الديني..

ب : المفهوم الشرعي :

يعرف شرعا على انه " فعل الفاحشة من قبل أو دبر في فرج محرم شرعا [3] ويؤكد الشرع على الاتصال الجنسي الكامل بين المحرمين مع وجود أربعة شهود من الرجال أو اعتراف صريح لأحد طرفي الزنا أو كليهما حتى يجوز تطبيق العقوبة و هذا حفاظا على الحياء الاجتماعي ورفعا لمكانة وقداسة الأسرة من القذف و الإساءة إليها ككيان اجتماعي وإنساني ، ويجدر بنا الإشارة إلى أن الشرع لا يفرق بين فعلي الاغتصاب و الزنا بالنسبة للمحارم من حيث مفهوم الفعل وإنما يفرق بينما من حيث العقوبة أو الحد فهي تقع على الزاني بغير إكراه وتسقط عن المكره .وقد تم اعتماد المفهوم الشرعي كمفهوم إجرائي للدراسة مع إضافة شرطين أساسيين :

الأول : تكرار الفعل الجنسي .

الثاني : السكون عنه بإكراه أو بغير إكراه .

ثانيا : زنى المحارم في قانون العقوبات الجزائري النظرة السوسيولوجية

إن الحاجة إلى القواعد القانونية كمعيار للسلوك الاجتماعي تفرضها طبيعة الحياة الاجتماعية وضرورة استقرارها، لأنها تحدد للأفراد مسبقا مراكزهم القانونية وتجعلهم على بينة من نتائج تصرفاتهم وانطلاقا من هذا و تأسيسا له تدخل المشرع الجزائري بصرامة تشريعية من أجل حماية كيان الأسرة من الأفعال الماسة بنظامها ضمانا لاستقرار العلاقات الأسرية بين أفرادها وضمان للأداء الأفضل للأسرة ضمن فلسفة التفاعل والتكامل بينها وبين المجتمع وسعيا لتعزيز تماسكها وترابطها ومكافحة كل ما يعرض أركانها للخطر، وأواصرها للانحلال ، فقرر من أجل ذلك نصوصا قانونية رادعة جاءت في نص المادة 337 ق.ع والتي أقرت بالنسبة لحالة وقوع الزنا بين الأقارب من ا الأصول و حالة الإخوة والأخوات الأشقاء من الأب أو الأم، تقدر بالسجن من 10 سنوات إلى 20 سنة.وسقوط الوصاية الشرعية في حالة ثبوت الجرم ضد الأب أو الأم ،أما في حالة وقوع الجرم بين الأصل و احد الفروع مثل الأخ أو الأخت وابن أو ابنة الأخ أو الأخت الشقيقة أو الأم أو الأب وأرمل ابنتها أو أرملة ابنه وهنا قدرت العقوبة من 5 سنوات إلى 10 سنوات ، أما في حالة وقوع زنا المحارم بين فيما قدرت العقوبة بالحبس من سنتين إلى 5 سنوات في حالة الفروع مثل الزوج وأخت زوجته و بين الأخ وزوجة أخيه ،زوج الأم وابنتها أو زوجة الأب و ابن زوجها. هذا وترجع الحكمة من التشديد هنا إلى أن الفعل يتسبب في إهدار القيم الاجتماعية وخروج عن الطبيعة البشرية، وفق ما تقتضيه الفطرة السليمة، وهذا ما تنفُر منّه الطباع والنفوس الطيبة لما لهذا السلوك من تعارض مع مبادئ الأخلاق والفضيلة[4].

ثالثا العوامل المساعدة على انتشار زنى المحارم :

1 – العوامل النفسية : يعود الفضل للطبيب النمساوي " سيجمون فرويد" إلى لفت الأنظار إلى تحكم الغريزة الجنسية في توجيه سلوك الظاهر الأفراد وتحديد الشخصية " وقد اثبت الدراسات أن العامل النفسي من أقوى الدوافع لدى الإنسان وأكثرها تأثيراً على سلوكه وصحته النفسية ، وقد يفشل بعض الأفراد في ضبط دوافعهم النفسية و الفطرية والتحكم بها فينغمس في إشباع غرائزه وبذالك تنحرف الدوافع عن الأهداف الحقيقة هذا ويتأثر الدافع النفسي بالعوامل الاجتماعية التي تعلب دوراً هاماً في تحريك الشهوة الجنسية أو في إخمادها وبالتالي وفي تحديد السلوك الجنسي وضبطه وتضمن سواءه أو انحرافه [5].

2: العوامل اجتماعية : للعوامل الاجتماعية علاقة وثيقة بارتكاب جرم زنا المحارم و تتمثل في مجموعة الظروف الخارجية التي تحيط بالأفراد مثل : طبيعة العلاقات السائدة بين الأفراد فيما بينهم و المناخ العام للأسرة و شخصية أفرادها وطبيعة سلوكهم ، فسلوك الفرد يتأثر إلى حد بعيد بسلوك من حوله وتعد الأسرة الموجه الأساسي للسلوك عن طرق عملية التنشئة الاجتماعية فالجهل بأساليب التنشئة حتما يؤدي إلى ظهور سلوكات غير سوية و بالقدر الذي تتخلى فيه الأسرة عن دورها ووظائفها في بناء الفرد يبرز على السطح الجانب السلبي له ، ولقد أثبتت الدراسات أن أكثر الأفراد المتورطين في زنا المحارم نشأوا في اسر مفككة ومنحلة أخلاقيا تنعدم فيها معاني الشرف والفضيلة ولا يعرف أفرادها معنى الخطيئة .

ومنه فالأسر التي بها نماذج غير سوية—خاصة الولدين – فعدم وضوح الرؤية واختلاط المعايير تدفع بالأبناء إلى الانحراف[6]، إضافة إلى الدور الذي يلعبه الإعلام بمختلف وسائله المختلفة السمعية والبصرية والمكتوبة في الترويج للخلاعة من خلال الأفلام والمسلسلات و الصور الاغرائية والتي باتت تعرض تفاصيل العلاقات الجنسية دون أي مراعاة لخصوصية المجتمعات العربية والإسلامية ،مما أدى إلى كسر حاجز التحريم الجنسي و تراجع مفاهيم الحياء الخجل وهنا يجب التنويه إلى الوظيفة الرقابية للآسرة على ما يستهلكه أفرادها من أفكار وقيم غير سوية عبر وسائل الإعلام .

2 العوامل الاقتصادية : مما لا شك فيه أن للعوامل الاقتصادية اثر كبير في تفشي ظاهرة زنا المحارم لكن حين نتحدث على الجانب الاقتصادية لا نعني فقط الفقر و الطبقات الدنيا و ما يصاحبها من مظاهر مشجعة على الجنس المحرم مثل البطالة وتأخر سن الزواج ومشاكل السكن ون تكدس جميع أفراد الأسرة في غرفة واحدة أين تلتصق أجساد الذكور بالإناث وتحدث الإثارة الجنسية خاصة في سن المراهق و ممارسة الوالدين للعلاقة الجنسية على مسمع من الأبناء ولكن نتحدث عن الجانب الاقتصادي بشقيه الأدنى والأعلى فحياة البذخ التي تعيشها الطبقات الارستقراطية أيضا والمظاهر المصاحبة لها من تعاطي المخدرات الأجساد العارية وجلسات اللهو وشرب الخمر خاصة مع انصراف الأهل وراء المشاريع وعقد الصفقات والتخلي عن الأدوار الأساسية للآسرة مثل الرقابة والرعاية النفسية والاجتماعية الاكتفاء بوظيفة الإنفاق مما لا شك فيه زاد من تفشي الظاهرة .

رابعا الإجراءات المنهجية للدراسة

1- المنهج المستخدم

نظرا لطبيعة الظاهرة محل الدراسة وصعوبة الوصول إلى عينة فعلية تم تتبع الحالات التي تناولها الإعلام الجزائري من خلال الصحافة المكتوبة حيث اعتمدنا المنهج الوصفي بإتباع أسلوب تحليل مضمون وهو " أسلوب بحث يهدف إلى الوصف الموضوعي والمنظم الكمي للمحتوى الظاهر للاتصال وقد يكون موضوع الاتصال نتاجات الأشخاص في الصحف و المجلات والإذاعة والتلفزيون و الكتب الدراسية والغير الدراسية "[7]، إن تحليل محتوى كل من جريدة الشروق،النهار الجديدة و آخر ساعة للأعداد التي تناولت ظاهرة زنى المحارم بين سنتي (2010ـــ 2016) بهدف إلى الوقوف على أبعاد الظاهرة و التوصل إلى الأسباب و العوامل المؤثرة في تطورها وانتشارها ومختلف النتائج المترتبة عنها لذا قمنا بالخطوات التالية :

- ✓ التحديد الدقيق للمعطيات المطلوب في الدراسة .
- ✓ اعتماد وحدة للتحليل .
- ✓ تحديد وحدة للتعداد و المتمثلة في التكرارات .
- ✓ بتصميم استمارة تحليل مضمون من اجل التحليل الكمي والكيفي للظاهرة المدروسة .
- ✓ قراءة المادة واستخراج الأفكار ومن ثمة تفريغها في استمارة تحليل المضمون.
- ✓ تحليل النتائج .

2-مجتمع الدراسة و العينة البحث :

يتمثل مجتمع الدراسة حالة زنى المحارم الواقعة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2010 – 2016 أما عينة الدراسة فتتمثل في الحالات التي تم التطرق إليها في الصحافة الوطنية وهذا من خلال المسح الالكتروني لموقع جريدة : النهار الجديدة ، جريدة الشروق اليومي، على اعتبار أنها الجرائد الأولى من حيث حجم التوزيع و مساحة التغطية الجغرافية وتم التوصل إلى عينة تقدر ب 22 حالة موزعة على مختلف المناطق الجغرافية في الجزائر .

3- مصادر جمع المعلومات :

تم جمع المعلومات الكمية من خلال الإحصائيات المنشورة في الصحافة الوطنية والصادرة عن الأجهزة الأمنية، أما المعلومات الكيفية تم استسقائها من خلال المقالات المنشورة في جريدتي النهار الجديدة والشروق والمتضمنة تفاصيل حول الظروف والملابسات تورط 22 حالة في جريمة زنا المحارم .

4-تحليل المضمون ومناقشة النتائج الجدول رقم(1) توزيع الحالات حسب متغيري الجنس والسن

أنثى			ذكر		
الفئة	التكرار	النسبة المئوية	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	0	%0	اقل من 18 سنة	0	%0
من 5 إلى 9 سنوات	2	%9.09	من 18الى 34 سنة	3	%13.64
من 10 إلى 14 سنة	5	%22.73	من 35 إلى 44 سنة	6	%27.27
15الى 18 سنة	10	%45.45	من45 إلى 55 سنة	8	%36.36
أكثر من 18 سنة	5	%22.73	أكثر من 55	5	%22.73
المجموع	22	%100	المجموع	22	%100

يعرض الجدول رقم (1) سن مفردات البحث التي تم تصنيفها حسب متغير الجنس حيث اعتمدنا سن الحالات حسب تاريخ المحاكمة وليس تاريخ أول معاشرة جنسية بين الطرفين ويتضح من خلال المعطيات أن أكثر من 70 % من أفراد العينة قصر أي تقل أعمارهم عن 18 سنة بينما تبلغ نسبة الراشدين 22,73 %هذا بالنسبة للإناث ، أما بالنسبة لفئة الذكور فجميعهم أشخاص بالغين فيما، تمثل الفئة ما بين (45 – 55 سنة) أعلى نسبة وتقدر ب36.36% تليها الفئة التي تزيد أعمارهم عن 55 سنة والتي تقدر ب 22.73% ، بينما تتناقص الظاهرة لدى فئة الشباب لتبلغ 13.64%.

يعد متغير السن احد أهم المؤشرات التي تساعد الباحث على فهم أبعاد الظاهرة و الكشف عن العلاقات الكامنة بين تكرار جريمة زنا المحارم وبين الفئات العمرية وبالتالي فهم أسباب وعوامل انتشارها لدى فئة اقل من 18 سنة بالنسبة لجنس الإناث مقابل فئة الأكثر من 45 سنة بالنسبة لفئة الذكور.

وفي هذا الصدد أثبتت عديد الدراسات أن " الأشخاص اللذين تعرضوا إلى اعتداء جنسي قبل بلوغ سن 18 سنة يخشون مواجهة العلاقات الجنسية الطبيعية و المتكافئة و يجدون في الأحداث مجالا للتعبير عن رغباتهم دون صراعات نفسية " [8]، لذلك نرجح أن اغلب مفردات العينة من فئة الذكور مورس عليهم الشذوذ الجنسي في طفولتهم سواء من طرف أقارب لهم أو من طرف أشخاص أجانب ،وهذا ما صرح به احد أفراد العينة مبررا أفعاله " بأنه فعل ذلك لان هناك من مارس عليه نفس الأفعال في طفولته " ويعرف هذا السلوك لدى الباحثين باستنساخ التجربة الإجرامية .

هذا لإضافة إلى أن فارق السن قد يجعل الضحية لا ترتاب في سلوك الجاني أو التحرشات الجنسية التي عادة ما تسبق الاعتداء المباشر خاصة و أن الطرف الأخر هو فرد من العائلة ويكبره سنا ولن يؤذيه بأي يشكل من الأشكال ،كما يمكن للمعتدي أن يسيطر بسهولة على الضحية إذا كان صغير السن من خلال التهديد فيمكنه خوف الضحية من تكرار الاعتداء الذي يتحول بمرور الوقت إلى معاشرة بدون أدنى مقاومة

أما الحالات التي يوجد هناك تقارب نسبي بين سن الذكور و الإناث يرجح أن الطرفين تقريبا في سن المراهقة أو الشباب و يمكن أن تجمع بينهما علاقة صداقة تتحول مع مرور الوقت إلى علاقة غرامية تنتهي بالوقوع في الزنا .

الجدول رقم (2) توزيع الحالات حسب درجة القرابة

تبين الإحصائيات في الجدول رقم (2) أن أعلى نسبة من حيث درجة القرابة بين طرفي الزنا هي قرابة الأبوة بنسبة تقدر ب 36.36 % تليها قرابة الإخوة بنسبة تبلغ 18.18 % بينما تتساوى نسبة تكرار الظاهرة لدى أخ الزوج و زوج الأخت وتبلغ 13.64 %أما اقل نسبة فهي نسبة زنى المحارم التي يكون فيها الخال أو العم طرف و تبلغ 9.09 %

تعتقد الأغلبية الساحقة أن " الأغراب هم فقط من ينتهكون الأطفال و النساء جنسيا، الحقيقة أن 80 % من حالات الاعتداء تحدث داخل البيت ومن طرف شخص من العائلة تعرفه الضحية وتطمئن إليه" [9] وكما لاحظنا ارتفاع نسبة زنى المحارم بين الآباء وبناتهم وحسب تصريح اغلب الحالات فان المعاشرة تبدأ في سن مبكرة من 5 إلى 9 سنوات وقد تستمر لسنوات طويلة دون أن يكتشفها ذلك، أن من أهم خصائص زنى المحارم " أنها تتم في اغلب الأحيان يحقق المعتدي هدفه دون اللجوء إلى العنف، وخاصة عندما يكون لديه السلطة الأبوية ويتم ذلك بطريقتين إما عن طريق التلاعب والخداع بجعل الطفل يعتقد أن ما يقوم به هو سلوك عادي طبيعي ، وإما الطريقة الثانية والتي يرفض فيها الطفل الانصياع إلى السلطة الأبوية فغالبا ما يلجا الأب إلى العدوان دون عنف جسدي مثل (التوبيخ ، الترك ،الحرمان من أشياء المحببة) فيما لا نجد هذه الآليات لدى المعتدين من باقي المحارم ، كما أن تكتم الطفل عن الجريمة يعود إلى مجموعة من الأسباب مثل الخجل والخوف من عدم التصديق والعقاب أو الخوف من فقدان الأب بدخوله للسجن " [10] وهذا يفسر أن كل الحالات التي كان فيها الأب طرفا في الزنا تم اكتشافها والتبليغ عنها من طرف الأم بعد معاشرة جنسية استمرت لسنوات .

درجة القرابة	التكرار	النسبة المئوية
أب	8	% 36.36
أخ	4	% 18.18
عم	2	% 9.09
خال	2	% 9.09
أخ الزوج	3	% 13.64
زوج الأخت	3	% 13.64
المجموع	22	% 100.00

أما بالنسبة لباقي الحالات من الممكن أن يكون هناك أنجذاب جنسي من كلا الطرفين وغالبا في هذه الحالة يكون الطرفين بينهما علاقة بيولوجية لكنها منفصلين من حيث مكان الإقامة مثل الأخوين من أبوين منفصلين وعادة ما تنتهي مثل هذه العلاقة بالحمل .

كما قد يكون الانجذاب من احد الطرفين والذي يؤثر على الطرف الأخر عن طريق التحرش ثم يتطور إلى الاغتصاب والتهديد أين تضطر ضحية للسكوت وقبول تكرار المعاشرة خوفا من الخطر الذي يتعقبها من طرف المعتدي أو خوفا العار والعقاب الاجتماعي .

الجدول رقم (3) توزيع الحالات حسب الحالة المدنية

يعرض الجدول رقم (3) أفراد العينة حسب حالتهم المدنية و يتضح أن 95.45 %من الإناث الذين يتورطون في زنى المحارم هن عازبات بينما يشير نسبة المتزوجات إلى 4.55 أما بالنسبة لجنس الذكور تتمثل نسبة المطلقون36.36 %وهي نسبة مقاربة لفئة الأرامل و التي بلغت نسبة 31.82 %،تليها فئة المتزوجون بنسبة تقدر ب22.73 %أما فئة العزاب فلم تتجاوز نسبة 9.09 % .

الحالة المدنية	أنثى		ذكر	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
أعزب	21	%95.45	2	%9.09
متزوج	1	%4.55	5	%22.73
مطلق	0	%0.00	8	%36.36
أرمل	0	%0.00	7	%31.82
المجموع	22	%100.00	22	%100.00

و يرجع هذا التباين إلى طبيعة الرجل والمرأة في المجتمع الجزائري واختلاف درجة الميل الفطري لكل منها نحو ارتكاب الجرائم الجنسية فالمرأة أكثر استجابة لعملية الضبط الاجتماعي و اقل تمرد على القيم والعادات والتقاليد فغالبا ما يجد الرجل صعوبة في إقناع المرأة المتزوجة بممارسة الجنس وتكون درجة المقاومة لديها أكثر من المرأة العازبة ، بينما نجد الرجال أكثر استعداد لخرق القانون الاجتماعي لذلك لا يشكل الزواج لدى بعضهم أي عوائق تمنعهم من ارتكاب الزنا خاصة بالنسب للذين لا يحققون الإشباع الجنسي الكامل مع الزوجة . أما بالنسبة لمطلقون و الأرامل فقد يلجأون إلى ممارسة الشذوذ الجنسي مع الأطفال أو الحيوانات وحتى الجثث لتصريف غرائزهم المكبوتة في غياب الزوجة وقد يرتكبون زنا المحارم لمجموعة من الأسباب منها استغلال السلطة الأبوية ،سهولة السيطرة على فرد من داخل الأسرة عن طريق التهديد و إمكانية الحفاظ على سرية الأمر طالما انه يتم داخل البيت بالإضافة إلى إمكانية إشباع الرغبة الجنسية في أي وقت يرغب به الرجل لتواجده مع المرأة في نفس المكان .

الجدول رقم (4) توزيع الحالات حسب المستوى الاقتصادي

الطبقة الاقتصادي	التكرار	النسبة المئوية
فقيرة	18	%81.82
متوسطة	4	%18.18
غنية	0	%0.00
المجموع	22	%100.00

من خلال الجدول رقم (4) يتضح ان 81.82 %من الأفراد المتورطون في زنا المحارم هم من الطبقة المعدومة اقتصاديا مع العلم أن التصريح بالحالة الاقتصادية جاء صريحا في بعض الحالات و ضمنيا في حالات أخرى حيث تم الاستناد إلى مجموعة من المؤشرات للاستدلال على الأسر الفقيرة مثل : خروج الأم للعمل لإعالة الأسرة ، بطالة الأب و تناوله الخمور ،عدم التحاق الضحية بالمدرسة ، طبيعة السكن ...الخ

وقد لوحظ أن هذه الطبقة يكثر فيها زنى المحارم من الأصول (الأب والبنت،الأخ والأخت) وقد يكون هذا ناتج عن الآثار الجانبية للفقر مقل البطالة، تأخر سن الزواج ، طبيعة السكن .. الخ .

أما نسبة الأفراد الذين ينتمون للطبقة المتوسطة بلغت نسبتهم 18.18 % و في حالة عدم التصريح تم الاستدلال على الطبقة من خلال بعض المؤشرات مثل : تردد الضحية على المدرسة .عرضها على أخصائي نفسي قبل اكتشاف الجريمة طبيعة عمل الوالدين و طبيعة المنطقة السكنية ،ولوحظ أيضا أن نوع الزنا الشائع في هذه الطبقة هو زنى الفروع ، بينما لا توجد أي دلالة على تورط أفراد من الطبقات الميسورة في قضايا زنا المحارم و لا ينفي هذا فرضية حدوثها وإنما قد يرجع إلى قدرة هذه الطبقة على طمس معالم مثل هذه الجرائم قبل وصولها إلى المحاكم خوفا على المكانة و الوجاهة الاجتماعية لهذه الأسر .

الجدول رقم (5) توزيع الحالات حسب التوزيع الجغرافي

يوضح الجدول أعلاه أن المناطق الساحلية تحتل المرتبة الأولى أي من حيث نسبة ارتكاب مثل هذه الجرائم في مجتمعاتها المحلية أي بمعدل يقدر

ب 63.64% تليها المناطق الوسطى بنسبة تقدر ب36.36 % بينما لم تسجيل أي حالة بالنسبة لمنطقة الجنوب الجزائري ، ويرجع هذا التباين في النسب إلى طبيعة كل منطقة جغرافية وخواصها الاجتماعية والثقافية ودرجة التمدن والانفتاح

حيث تكون المجتمعات السياحية أكثر دينامكية من غيرها فتتغير بذلك منظومة القيم و تتشكل معايير جديدة شاذة عن جذور المجتمع لتوجيه السلوك الاجتماعي .

المنطقة	التكرار	النسبة المئوية
المناطق الساحلية	14	%63.64
المناطق الوسطى	8	%36.36
المناطق الجنوبية	0	%0.00
المجموع	22	%100.00

إن تطور الذي مس المجتمع الجزائري وما طرأ على البني الاجتماعية من تغيرات قلص حتما من الأدوار الاجتماعية لإفراد الأسرة وأصبحت وظيفة الرعاية ، الرقابة، النصح والوعظ تقتصر على الوالدين فحسب دون باقي أفراد الأسرة مما أحدث شرخا في العلاقة بين الأنساق الفرعية والنسق العام للأسرة ككل.

إضافة إلى ذلك تشهد المناطق الساحلية كثافة سكانية عالية نتج عنها أزمة حادة في السكن،فغالبا ما نجد الأطفال البالغين من كلا الجنسين يتشاركون نفس الغرفة مع بعضهم البعض و مع الوالدين في أحيانا أخرى أين لا يمكن لأي فرد المحافظة على خصوصية جسده أمام باقي أفراد أسرته وأحيانا أمام الغرباء أيضا. أما بالنسبة أن عدم وجود دلالة رقمية تكشف عن وجود الظاهرة في الجنوب الجزائري قد يشير إلى انخفاض نسبة حدوثها ولكنه ينفي فرضية وجودها وقد يرجع ذلك إلى انغلاق المجتمعات الصحراوية على نفسها أو التكتم وعدم التبليغ عنها كما يقد يرجع إلى نقص التغطية الإعلامية .

الجدول رقم (6) توزيع أفراد العينة حسب نوع الآثار المترتبة

الأثر المترتبة	التكرار	النسبة المئوية
اضرر نفسي	11	% 50.00
ضرر جسدي	4	% 18,18
الانتحار	3	% 13.64
قتل	1	% 4.55
المجموع	31	% 140.91

من خلال المعطيات المنشورة والمجدولة أعلاه فان معظم الحالات تم اكتشافها من خلال الضرر نفسي الذي يظهر على المعتدى عليه مثل القلق و الخوف، الهلع عند اللمس المفاجئ و التبول اللاإرادي أو السلوك العدواني اتجاه الآخرين ... الخ ، وذلك بنسبة تقدر ب 50.%هناك بعض الحالات تم عانين من الآثار جسدية مثل اثأر حروق السجائر، العض و الاعتداء بالضرب هناك من منحت لهم شهادة عجز لعدة أيام جراء تعرضهم للضرب،و تقدر نسبتهم ب 18,18 %كما سجلت حالات الانتحار بنسبة تقدر ب % 13.64 و بلغت نسبة ارتكاب جرائم القتل نسبة 4.55 % .

مما لا شك فيه أن الاعتداءات الجنسية أيا كان مصدرها و المعاشرة خارج إطار الزواج الشرعي يخلفان اثر نفسية جسيمة تمتد على المدى البعيد مثل الاضطرابات النفسية فقدان الثقة بالجنس الأخر النفور الجنسي الغريزي ... الخ ، خاصة وان مجمل أفراد العينة هم قصر تم الاعتداء عليه ثم معاشرتهم من طرف أشخاص يفترض أنهم معنيون بحمايتهم ، هذا و يختلف الأثر المترتب من حالة إلى أخرى ومما لاشك باختلاف درجة قرابة المعتدي و سن الضحية و الوسط الاجتماعي للأسرة وقد يصل الأمر بأحد الطرفين إلى الانتحار لأنه يحمل نفسه مسؤولية ما حدث خاصة لدى الأفراد الذين يقعون في الزنا دون إكراه من احد الطرفين أو في حالة حدوث الحمل ، كما يمكن أن يرتكب احد طرفي الزنا جرائم القتل بهدف للانتقام في حالة الاغتصاب و المعاشرة القرصية أوفي حالة حدوث الحمل خوفا من الفضيحة و العقوبة القانونية .

الجدول رقم (7) توزيع الحالات حسب المبلغ عن جريمة زنا المحارم

المبلغ عن الزنا	التكرار	النسبة المئوية
الأنثى	7	%31.82
الذكر	0	%0.00
فرد من داخل الأسرة	10	%45.45
فرد من خارج الأسرة	2	%9.09
جهات أمنية	3	%13.64
المجموع	22	%100.00

من خلال الجدول رقم (7) يتضح انه تم اكتشاف الجريمة والتبليغ عنها من طرف فرد من داخل الأسرة بلغ نسبة 45.45 %بينما تم التبليغ من طرف الأنثى المتورطة في جريمة زنا المحارم بنسبة 31.82 %أما الحالات التي تم اكتشافها والتبليغ عنها من طرف فرد خارج الأسرى بلغت نسبة 9.09 %.

كما ذكر سالف إن اغلب الإناث من مرتكبي زنا المحارم تورطن بالإكراه و استمرت المعاشرة الجنسية لسنوات عديدة تحت عاملي التهديد أو الخوف والخزي لذلك بعد وصولها إلى حد معين من الاحتمال أو حين يزداد الوعي وعند وجود فرصة مواتية تلجا إلى الأمن طلبا للحماية و للعدالة في أن واحد وتتقدمن بشكوى ضد الجاني الذي في غالب الأحيان يكون الأب .

كما قد يتم اكتشاف الوقائع من طرف احد أفراد الآسرة خاصة الأم التي تكون على دراية تامة بسلوك أفراد أسرتها لذلك من السهل عليها ملاحظة أي تغير يطرأ على أفراد الآسرة خاصة وان كما ذكرنا سابقا هناك مجموعة من الأعراض النفسية والجسدية المصاحبة للواقعة ، أما بعض حالات الأخرى من الزنا أو الاغتصاب يتم اكتشافها من طرف المعلمين او الأخصائيين النفسانيين نتيجة تراجع المستوى الدراسي أو حالات الخوف والشرود التي تصيب الضحايا القصر ، لتكتشف الجهات الأمنية باقي الحالات أثناء التحقيق في ارتكاب جريمة أخرى مثل قتل أو انتحار احد أطراف زنا المحارم .

الجدول رقم (8) توزيع أفراد العينة حسب العقوبة القانونية ضد المعتدي

العقوبة	التكرار	النسبة المئوية
من اقل من 5 سنوات	0	% 0.00
من 5 إلى 9سنوات	1	% 4.55
من 10الى 14 سنة	9	% 40.91
من 15 إلي 20 سنة	12	% 54.55
المجموع	22	% 100.00

من خلال الجدول رقم (8) في الصفحة السابقة يتضح أن العقوبات لجرم زنى المحارم تختلف تتراوح بين الخمس والعشرين سنة حيث بلغت نسبة الذين حكم عليهم ما بين 15 إلى 20 سنة 54.55 % أما المحكوم عليهم من 10 إلى 14 فقد بلغت نسبتهم 40.91 % بينما لا تجد عقوبات اقل من خمس سنوات .

مما لا شك فيه أن المشرع الجزائري شدد على عقوبة زنى المحارم على اعتبار أن الضرر المترتب عنها يتعدى الأفراد إلى المجتمع برمته وقد يؤدي إلى إفساد النوع البشري ككل وهذه هي الحكمة من تحريمه شرعا،وقد اختلفت الأحكام في الحالات المعروضة باختلاف ملابسات القضية و وجود إثباتات مادية على ارتكابها وفي و التي تمثلت حسب الحالات المدروسة في تقرير الطب الجنائي ،وجود اثر جسدية مثل الحروق و أثار الضرب, إرساليات الهاتفية تحتوي على ألفاظ جنسية ، مقاطع فيديو تصور المعاشرة بين الطرفين ،كما قد تختلف الأحكام بإخلاف سن طرفي الجريمة ونوع القرابة التي

تربط بينهما أيضا يأخذ المشرع الجزائري بعين الاعتبار عاملي الغصب و الرضا من طرف الأنثى ودرجة الضرر النفسي أو المادي الواقع عليها في حالة المعاشرة بالإكراه .

النتائج العامة للدراسة

1. إن الأشخاص الأكثر عرضة للتورط في جريمة زنى المحارم تكون أعمارهم اقل من 18 سنة بالنسبة للإناث وأكثر من 35 سنة بالنسبة لجنس الذكور .
2. إن الأسر التي تغيب فيها الأم عن البيت سواء يشلك دائم كما في حالة الوفاة والطلاق أو بشكل مؤقت مثل الخروج للعمل يؤدي من ناحية إلى نقص الرقابة على الأبناء من ناحية أخرى إلى الحرمان العاطفي و الجنسي للزوج فتكون أكثر عرضة لحدوث زنا المحارم .
3. تكثر زنا المحارم من الأصول في الطبقات الفقيرة بينما تكثر زنا المحارم من الفروع في الطبقات المتوسطة و تنعدم أي دلالة على انتشار الظاهرة في الطبقات الارستقراطية.
4. إن الأسر الموجودة في الوسط المنفتح و المتمدن أكثر عرضة من غيرها لوقوع أفرادها في زنا المحارم .
5. في اغلب الحالات يتورط الرجل في زنى المحارم باختياره وتتورط الأنثى بالأكره إما عن طريق المخادعة أو باستخدام العنف .
6. بداية زنا المحارم تكون في غالب الأحيان بالاغتصاب لكنها مع الوقت تتحول إلى معاشرة جنسية .
7. قد تلجا المرأة المتورطة في زنا المحارم بالتراضي إلى الانتحار في حالة في حالات حدوث الحمل .
8. تتستر الأنثى المتورطة في جريمة زنى المحارم بالإكراه عن الجرم المقترف في حقها نتيجة الخجل و الخوف من عدم التصديق أو العقاب الذي قد ينالها من الطرف الأخر .
9. تلجا الضحية (الأنثى) القاصر والمكرهة على الزنا إلى التبليغ نتيجة الضرر النفسي و الجسدي أو عند النضج وزيادة الوعي .
10. يمكن لأفراد من داخل أو من خارج الأسرة اكتشاف جريمة زنا المحارم من خلال مجموعة من السلوكات الشاذة التي تظهر على احد طرفي جريمة زنا .

خلاصة

تعد ظاهرة زنى المحارم من الجرائم تدق ناقوس الخطر من حيث تنامي نسب حدوثها في المجتمع الجزائري خاصة و إن الضرر المترتب عنها يتجاوز الأفراد إلى المجتمع ، لذلك يجب أن تتكاثف جهود جميع الأطراف المعنية للحد من مثل هذه الجرائم وذلك من خلال مجوعة من التدابير الوقائية أهمها :

1. إعادة النظر في عملية التنشئة الاجتماعية والعمل على رد الاعتبار لمؤسساتها الصغرى مثل الأسرة والمدرسة و المسجد
2. توعية الأفراد بخطورة مثل هذه الجرائم وتعزيز الوازع الديني من خلال إعادة إحياء دور المساجد و الزوايا في الحياة الاجتماعية .
3. تفعيل دور المؤسسات الثقافية و المرافق العامة التي يمكن أن تحتوي الشباب وتحول أنظاره عن الجريمة .
4. المعالجة الإعلامية المدروسة والهادفة إلى إعادة إحياء القيم والمعايير الاجتماعية العربية والإسلامية .

الهوامش

1: يوسف عبد الله احمد ، العنف الأسري ، دار المحجة البيضاء ،بيروت ، 2010 ، ص 66 .

2: احمد زكي بدوي ،معجم مصلحات العلوم الاجتماعية ،مكتبة بيروت ، لبنان ،1986،ص 210 .

3: منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ، كشاف القناع عن متن الإقناع،عالم الكتب ،بيروت ،1983 ص89.

4 : بوزيان عبد الباقي ، الحماية الجنائية للرابطة الاسرية ، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماجستير تخصص علوم جنائية وعلوم الإجرام ، جامعة بوبكر بالقايد ،تلمسان ، الجزائر ، 2009 ، ص 56.

5: نبيهه صالح السامراتي، مقدمة في علم النفس،دار المنهل للنشر والتوزيع ،الاردن، 2011 ،ص 80.

6: حسناوي حيزية ، أنماط ودوافع جريمة المرأة في المجتمع ،مذكرة ممكملة لنيل شهادة الماجستير تخصص علم اجتماع انحراف وجريمة ،جامعة باجي مختار بعنابة ، الجزائر ، 2012، ص 158.

7 : صالح حسن الداهري و وهيب مجد الكبيسي ،علم النفس العام ،دار الكندي للنشر والتوزيع ، الأردن ،1999 ، ص 35 .

8: سهير سلطي، مدينة الورود والحجر – دراسة لبعض أنماط الجريمة في الأردن –مركز الجالية الأردنية عمان،1997 ص 6.

9: محمد برهام المشاعلي ،اغتيال البراءة ، المرصد القومي للإصدارات القانونية ،القاهرة ، 2010 ، ص 129.

10 : Jean-Pierre Bouchard ،le crime d'inceste- Une spécificité à identifier et à reconnaîtra، institut pour la justice, Paris,2009,p 7 .